



## 51 الاحتلال في عامه ال

في حزيران 2017 اكتملت خمسون سنة من الاحتلال. جيل ثالث بل ورابع من الفلسطينيين والإسرائيليين وُلد إلى قلب هذا الواقع ولا يعرفون واقعًا غيره: واقع تسيطر فيه إسرائيل - سيطرة مباشرة أو غير مباشرة - على كل المنطقة الواقعة بين البحر والنهر وعلى جميع ساكنيها البالغ عددهم 13 مليونًا، بينهم ملايين من الفلسطينيين المحرومين من الحقوق السياسية والذين لا يشاركون في صنع الحاضر والمستقبل في هذه البلاد. إنهم خاضعون لناخبين وسياسيين وقضاة وموظفين وجنود - جميعهم إسرائيليون وهكذا فإن العينة التي يتعامل معها هؤلاء ليست عينة تمثل جمهورًا من بشر يديرون حياتهم ويتخذون دائمًا قرارات مرتبطة بجميع تفاصيل معيشتهم. هذا الواقع عنيف وغير ديمقراطي في جوهره - ويجب أن يزول.

لا يمكن تبرير أو قبول وإيجاد الذرائع لسيطرة إسرائيل الدائمة على ملايين البشر المحرومين من الحقوق. ما يسمّى خطأ "الوضع القائم" يضمن فقط شيئًا واحدًا: استمرار الانزلاق نحو واقع أكثر عنفًا وظلمًا وبطبيعة الحال لا يبشر بأي أمل. إذا لم يوجد مخرج لا عنفٍ من الواقع الحالي فإن مستوى العنف - المنظم وغير المنظم - الذي شهدناه في نصف القرن الذي مضى سيصبح مجرد مقدمة. لذلك فإن السعي إلى خلق مستقبل مغاير هنا أصبح مهمة أخلاقية عاجلة بل مهمة إنقاذ.

في مجابهة هذا المستقبل القائم تكافح بتسليم لأجل مستقبل مغاير في جوهره - مستقبل عماده حقوق الإنسان والديمقراطية والحرية والمساواة. جميع البشر القاطنين بين البحر والنهر لديهم حقوق فردية وجماعية أيضًا وبضمنها حق تقرير المصير. هنالك سيناريوهات سياسية مختلفة قد تؤدي إلى تحقيق مستقبل كهذا - ليس لتبتيلم أن تحسم بينها - ولكن هناك أمر واحد مؤكد: استمرار الاحتلال ليس واحدًا من هذه السيناريوهات.

نسعى في هذه الوثيقة إلى كشف واقع الاحتلال بعد مضي نصف القرن الأول منه. في نقطة البداية عام 1967 كانت لجميع سكان الأراضي المحتلة مكانة مماثلة. مع مرور السنين قسّمت إسرائيل تلك الأراضي إلى وحدات منفصلة ومنعزلة تتميز فيما بينها بالمسميات التي تطلقها عليها إسرائيل وفي المكانة التي تقرّها للسكان وطموحاتها في شأن كل منها. ولكن إسرائيل ما زالت تسيطر اليوم أيضًا على جميع الفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية (وبضمنها القدس الشرقية) وفي قطاع غزة؛ تدير حياتهم وتحدّد مستقبلهم. السيطرة الإسرائيلية على الأرض والإنسان هناك هي الحقيقة الأساسية لواقع الاحتلال.

## قطاع غزة

في عام 2005 أتمت إسرائيل خطة "الانفصال" عن قطاع غزة: أخلت جميع المستوطنات التي أقامتها هناك وسحبت قوات الجيش وأعلنت انتهاء الحكم العسكري. في أيلول 2007 بعد سيطرة حماس على القطاع أعلنته إسرائيل "كيانًا معاديًا" أي أنّ قطاع غزة أصبح بالنسبة إليها في مكانة دولة معادية. وفقًا لتصور إسرائيل ما عدا الالتزامات الإنسانية بحدّها الأدنى والتي يقصد منها تجنّب تدهور الوضع في القطاع إلى ما يعرف "كارثة إنسانية"، لا تقع على عاتق إسرائيل أية التزامات أو مسؤوليات تجاه ما يقارب مليوني إنسان هم سكان القطاع.

رغم أنه ليس لإسرائيل وجود عسكري دائم في القطاع فهي ما زالت تسيطر على جميع معابر الحدود باستثناء معبر رفح - كان فتح هذا المعبر متعلقًا بمصر مؤخرًا والتي منذ تنفيذ خطة الانفصال كانت تفتحه لفترات قصيرة فقط وذلك أيضًا حسب تقييدات حددتها آنذاك. إلا أن المعبر يستلزم قطع طريق طويلة وخطرة لأجل الوصول إلى دول أخرى. أما بالنسبة لأولئك الذين يريدون السفر إلى الضفة الغربية فحسب - يشمل القدس الشرقية - أو الأردن فإنهم مضطرون لقطع طريق أطول بكثير من المقبول.

تسيطر إسرائيل كذلك على المجال البحري والجوي للقطاع وتمنع الفلسطينيين من إنشاء ميناء ومطار. إذن تسيطر إسرائيل سيطرة شبه مطلقة على حركة الأشخاص والبضائع من وإلى القطاع: كل دخول إلى القطاع أو خروج منه - سواء كان من وإلى إسرائيل أو الضفة الغربية أو الدول الأخرى عن طريق إسرائيل - يتطلب تصريحًا من السلطات الإسرائيلية.

في حزيران 2007 استغلّت إسرائيل سيطرتها على المعابر لكي تفرض الحصار على قطاع غزة الذي ما زال مستمرًا حتى اليوم وهي تمنع خروج السكان من القطاع ما عدا في حالات استثنائية. في سنوات الحصار الأولى منعت إسرائيل التصدير من القطاع وإدخال آلاف المنتجات - وبضمنها منتجات غذائية والألعاب والورق. حسب مستندات تم الكشف عنها في تشرين الأول من العام 2010 وذلك في أعقاب التماس حرية المعلومة قدمته مؤسسة جيشاه (مسلك)، تبين بأن إسرائيل طبقت

"سياسة تقليص موجهة" المبنية على حسابات تتعلق باستهلاك حد أدنى من السرعات الحرارية لبقاء سكان القطاع على قيد الحياة.

في حزيران من العام 2010 وفي أعقاب ضغط دولي مورس على إسرائيل بعدما استولى مقاتلو البحرية على ست سفن كانت قد أبحرت من تركيا باتجاه قطاع غزة كاحتجاج على الحصار، أقرت إسرائيل بعض التسهيلات. منع التصدير من غزة سوى في حالات استثنائية ما زال ساريًا إلى الآن. غير أن إسرائيل تسمح اليوم بإدخال بضائع إلى القطاع باستثناء تلك التي تعرّفها "مزدوجة الاستخدام" - حيث تدعي إسرائيل أنها بضائع قد تصلح للاستخدام المدني كما للاستخدام العسكري. في هذا الإطار تُفرض قيود أيضًا على إدخال موادّ بناء كالإسمنت والحديد ومواد خام لصناعة الأثاث.

تسبب الحصار في انهيار قطاع غزة اقتصاديًا. معظم المصانع ومئات المصالح الخاصة أغلقت ونحو 80% من السكّان يتلقون اليوم المعونات من منظّمت غوث دولية. إسقاطات الحصار تبرز في انعدام الأمن الغذائي لدى قطاعات واسعة من السكّان كما في نسب بطالة هي من الأعلى في العالم حيث تتجاوز نسبتها 40% من مجمل السكّان و60% من قطاع الشباب.

وضع مرافق البنى التحتية والخدمات العامة في القطاع في غاية السوء: نحو 95% من المياه المستخرجة في القطاع غير صالحة للشرب بحيث يضطرّ السكّان إلى شراء المياه المطهّرة. تزويد الكهرباء للسكّان يتمّ فقط لساعات معدودة في اليوم ويعود ذلك في جزء منه إلى أزمة الوقود وثمانه الباهظ والقيود التي تفرضها إسرائيل على إدخال قطع الغيار إلى القطاع والتي تلزم لمعالجة المنظومات القائمة بما في ذلك ترميم محطة توليد الكهرباء - التي فُصفت عام 2006. النقص في الكهرباء يؤثّر أيضًا على مرافق المياه وتصريف مياه المجاري إذ يرتبط ذلك بتزويد الكهرباء على نحوٍ جارٍ. في غياب الكهرباء هذه المرافق تكاد تكون معطّلة تمامًا. إضافة إلى ذلك مستوى الخدمات الطبيّة المتوقّرة في القطاع أبعد ما يكون عن تلبية احتياجات السكّان وهناك علاجات حيويّة غير متوقّرة بناتًا.

منذ "الانفصال" دارت على أرض القطاع ثلاث جولات من القتال - "الرصاص المصبوب" التي انتهت في بداية عام 2009؛ "عامود السحاب" في تشرين الثاني 2012؛ والجرف الصامد" خلال شهري تموز وأب عام 2014. فاقمت جولات القتال هذه الوضع الصعب في القطاع أكثر وأكثر. آلاف الأشخاص الذين لم يكونوا ضالعين في القتال قُتلوا أثناءه وفيهم مئات الأطفال؛ أضرار بالغة طالت المباني السكنيّة وقطاع الزراعة ومرافق الكهرباء والصحة والماء - وهذه كانت أساسًا على حافة الانهيار.

في بداية أيلول 2015 نشرت لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تقريرًا في شأن وضع القطاع بعد ثماني سنوات من الحصار وثلاث جولات من القتال. حذّر التقرير أنّه دون تغيير جذريّ في سياسة إسرائيل فلا أمل لقطاع غزة في إعادة الإعمار وأنّه معرّض لأن يصبح مع حلول عام 2020 مكانًا "لا يصلح للسكن". لكنّ ما حدث في الفترة التي مرّت منذئذٍ هو أنّ الوضع استمرّ في التدهور.

## الضفة الغربية

في منتصف التسعينات ضمن اتفاقيات أوسلو جرى تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق على أن يستمرّ العمل بهذا التقسيم لمدة خمس سنوات فقط إلى حين التوقيع على اتفاق التسوية النهائي. لكنّ إسرائيل ما زالت تعمل بهذا التقسيم إلى يومنا هذا. المساحات التي سكن فيها حين توقيع الاتفاقيات معظم السكّان الفلسطينيين قُسمت إلى منطقتين تعريفيهما A و-B وتُقلت رسميًا ليد السلطة الفلسطينية لتصبح تحت سيطرتها الكاملة أو الجزئية. إنّها مساحات تفتقر للتواصل الجغرافي وتوزّع في جميع أنحاء الضفة الغربية على 165 "جزيرة" منعزلة. بقية مناطق الضفة الغربية - وتشكّل نحو 60% من مساحتها الإجمالية - صنّفت كمناطق C وظلت السيطرة التامة عليها في يد إسرائيل. هذه المساحة - المتّصلة جغرافيًا - تشمل جميع المستوطنات وتكاد تشمل جميع احتياطي الأرض للبلدات الفلسطينية.

تتدرّع إسرائيل بهذا التقسيم لكي تنمي الوهم بأنّ السلطة الفلسطينية هي المسؤولة الأساسية عن إدارة حياة معظم السكّان الفلسطينيين في الضفة الغربية. ولكن ما يجري فعليًا - كما هو مفصّل أدناه - أنّ إسرائيل تواصل السيطرة على الضفة الغربية كلّها وسكّانها كما في الماضي.

تعيّن في الاتفاقيات أنّ إسرائيل ستكون مسؤولة عن مجال التخطيط والبناء فقط في مناطق C ولكن سياساتها في هذا المجال تؤثر على جميع سگان الضفة الغربية. جرى تحديد نطاق المنطقتين A وB وفقاً للمساحات العمرانية الفلسطينية حين توقيع الاتفاقيات قبل أكثر من عشرين سنة. لكنّ عدد السگان الفلسطينيين اليوم يبلغ تقريباً ضعف ما كان عليه حينئذٍ وتغيرت احتياجاتهم تبعاً لذلك. هذه الاحتياجات يمكن أن يلبّيها احتياطي الأراضي الذي تملكها بلداتهم غير أنّ جزءاً كبيراً منه عُرّف ضمن مناطق C بحيث أنّ البناء فيها أيّاً كان نوعه - بناء المنازل أو المصانع ومدّ أنابيب المياه أو شقّ الطرق - يتطلّب ترخيصاً تصدره إسرائيل حتى لو كان لغرض خدمة احتياجات السگان في مناطق A وB. من جانبها تمنع إسرائيل الفلسطينيين منعاً شبيه مطلق من البناء في مناطق C إذ إنّ الحصول على ترخيص بناء هناك هو أمر شبه مستحيل. باتباعها هذه السياسة تحكّم إسرائيل على كثير من الفلسطينيين بالعيش في ظروف كثافة خانقة محرومين من المباني العامة الضرورية ومن ملاءمة مرافق البنى التحتية لاحتياجاتهم. عندما لا يجد الفلسطينيون مفرّاً من بناء منازلهم في المنطقة C دون ترخيص تهدّد الإدارة المدنية بهدم تلك المنازل. في بعض الحالات تتفدّ الإدارة المدنية تهديدها فعلياً وتهدم وفي حالات أخرى يضطرّ السگان إلى العيش في انعدام يقين دائم.

إضافة إلى ذلك تواصل إسرائيل إلى اليوم السيطرة على الحياة الشخصية لجميع سگان الضفة الغربية. ومن حيث هي ما زالت تسيطر على جميع معابر الحدود بين الضفة وإسرائيل وبين الضفة والأردن وعلى جميع الشوارع المؤدية إلى مناطق A وB. فهي تملك السيطرة التامة على حرّية حركة وتنقل جميع سگان الضفة. يخضع هؤلاء لنظام تصاريح صارم وتعتقّي يتغلغل في كلّ مناحي حياتهم: إسرائيل هي التي تقرّر من تسافر إلى الخارج ومن يعمل في إسرائيل ومن يصلّي في القدس ومن تزور قطاع غزة ومن يتلقّى البضاعة التي طلبها لدكانه ومن تصل إلى عملها في الوقت. يُدار نظام التصاريح هذا دون قواعد واضحة وتُتخذ فيه القرارات دون تقديم تفسير لها وبشكل تعسفي؛ وفوق ذلك تعتبر إسرائيل موافقتها على أيّ طلب لتصريح مئة وحسنة تقدّمها للفلسطيني.

كذلك ما زال سگان الضفة يلتقون يومياً قوّات الأمن الإسرائيليّين: كلّ سفرة يقوم بها الفلسطيني من مدينة إلى مدينة ومن منطقة إلى أخرى داخل الضفة الغربية تنطوي على تماسّ مع جنود وعناصر شرطة. فوق ذلك: رغم أنّ قوّات الجيش انسحبت من المناطق السكنية الفلسطينية في أعقاب توقيع اتفاقيات أوسلو فهي ما زالت تدهم تقريباً يومياً منازل سگان مناطق A وB وتكاد اعتبارات جهاز الأمن الإسرائيلي هي وحدها العامل المقرّر في ذلك. إضافة إلى ذلك تواصل إسرائيل مقاضاة آلاف الفلسطينيين ومعظمهم من سگان مناطق A وB في المحاكم العسكرية العاملة في الضفة. من يمثل للمحاكمة أمام هذه المحاكم تجري إدانته بشكل يكاد يكون أوتوماتيكياً في حين أنّ الإجراءات الشكلية التي يقوم بها هذا الجهاز توحى زيفاً وبهتاناً بأداء يسعى لتحقيق العدالة.

تتعامل إسرائيل مع مناطق C على أنّها وجدت فقط لخدمة احتياجاتها وهي لا ترى نفسها ملزمة بتلبية احتياجات السگان الفلسطينيين في هذه المنطقة الذين يقدر عددهم ما بين 200 و300 ألف نسمة. عوضاً عن ذلك تعمل السلطات الإسرائيلية عبر آليات مختلفة على تقليص الوجود الفلسطيني هناك إلى الحد الأدنى الممكن. ينعكس عنف هذه السياسة على نحو خاصّ في تعامل إسرائيل مع عشرات التجمّعات السكنية المنتشرة في مناطق C إذ ترخّل السلطات سگانها - أو تحاول تحريكهم - عن منازلهم ومناطق معيشتهم.

في المقابل تستغلّ الدولة مناطق C لأجل توسيع المستوطنات التي أقيمت هناك والتي تضاعفت ثلاث مرّات وأكثر منذ توقيع اتفاقيات أوسلو. يستوطن الضفة الغربية اليوم نحو 400.000 مواطن إسرائيلي في أكثر من مائتي مستوطنة (بدون مستوطنات القدس الشرقية) أقيمت جميعها خلافاً لأحكام القانون الإنساني الدولي. رغم أنّ المستوطنين يسكنون داخل الأراضي المحتلة فإنهم يتمتّعون بجميع سبل الحماية والحقوق والميزات المستحقّة للمواطنين داخل الخطّ الأخضر بل وأكثر أحياناً.

لأجل إقامة المستوطنات نهبت إسرائيل خلال السنين مئات آلاف الدونمات من أراضي الفلسطينيين بما يشمل أراضي المراعي والأراضي الزراعية وخصّصتها للمستوطنات. جزء كبير من هذه الأراضي أعلنته "أراضي دولة" مستندة في ذلك إلى تأويلات مريبة للقانون؛ وحيث يكون جزء من هذه الأراضي مصنفاً فعلاً كأراضي عامّة لاستخدام الجمهور تتجاهل إسرائيل أنّ الجمهور المقصود هنا هو السگان الفلسطينيون وأنّ هذه الأراضي معدة لخدمتهم هم. وهناك مساحات أخرى نُهبّت عن طريق فرض الوقائع على الأرض باستخدام العنف. جميع مناطق المستوطنات أعلنت "مناطق عسكرية مغلقة" يُمنع دخول الفلسطينيين إليها دون تصريح.

المستوطنات هي العامل الأكثر تأثيرًا على واقع الحياة في الضفة الغربية وإسقاطاتها على حقوق الإنسان الفلسطيني تفوق كثيرًا نطاق الأرض المنهوبة التي أقيمت عليها: صودرت أراضي إضافية لأجل شقّ مئات الكيلومترات من الشوارع الالتفافية المخصصة للمستوطنين؛ أقيمت حواجز ووسائل أخرى لتقيّد حركة الفلسطينيين وهدم تبعًا لمواقع المستوطنات؛ حُظر فعليًا وصول الفلسطينيين إلى كثير من أراضيهم الزراعية - الواقعة ضمن نطاق المستوطنات وخارجه؛ رُسمت التواءات مسار جدار الفصل - في مسّ فادح بحقوق الفلسطينيين القاطنين إلى جوارها - لتقع داخل أراضي الضفة الغربية ولتُبقي غربيّ الجدار العدد الأكبر الممكن من المستوطنات والمساحات الشاسعة التي خصّصتها إسرائيل لتوسيعها مستقبلاً.

## شرقيّ القدس

في حزيران 1967 مباشرة بعد انتهاء الحرب ضمّت إسرائيل خلاًفاً للقانون الدولي نحو 70 ألف دونم من مساحة الضفة الغربية إلى مسطّح نفوذ بلدية القدس وطبّقت فيها القانون الإسرائيلي. كلّ من يسكن المنطقة المضمومة من الفلسطينيين تلقى مكانة مقيم دائم في إسرائيل ما يمنحه الحقّ في حرّية التنقّل داخل إسرائيل وحقّ الضمان الاجتماعي - كالتأمين الوطني والتأمين الصحيّ الرسمي. غير أنّ هذه المكانة خلاًفاً لمكانة "المواطن" يمكن سحبها بسهولة من حيث هي تُمنح أصلاً للمهاجرين الذي اختاروا بمحض إرادتهم السكن في إسرائيل.

لم يحصل أبداً أن تعاملت السلطات مع سكّان شرقيّ القدس على قدم المساواة. منذ ضمّت إسرائيل تلك الأراضي إلى حدودها اتّبعَت سلطاتها سياسة التمييز ضدّ السكّان الفلسطينيين إذ تعمل بشتّى الوسائل لزيادة عدد اليهود في المدينة وتقليص عدد سكّانها الفلسطينيين. الغاية التي تسعى إسرائيل لتحقيقها من وراء ذلك هي خلق واقع ديمغرافي وجغرافي يُحبط أيّة محاولة مستقبلية لزعة السيادة الإسرائيلية في القدس الشرقية. من بين الوسائل: صادرت السلطات آلاف الدونمات من السكّان الفلسطينيين وبنّت عليها 11 حُباً سكنياً مخصّصة كلّها للسكّان اليهود فقط داخل الأراضي المحتلّة التي ضمّت إسرائيل. بمنظور القانون الدوليّ مكانة هذه الأحياء لا تختلف عن مكانة المستوطنات في بقية أراضي الضفة الغربية.

نظراً لحرمانهم من احتياطي الأراضي الذي يملكونه يضطرّ السكّان الفلسطينيون على الاصطفاف المكثّف في الأحياء القائمة؛ وحتىّ هناك تفرض السلطات الإسرائيلية قيوداً كثيرة على البناء وذلك على النقيض التام من سياستها المتّبعة في الأحياء اليهودية التي أقامتها في شرقيّ القدس. في الوقت نفسه تشجّع السلطات مئات اليهود على الاستيطان في قلب الأحياء الفلسطينية دافعةً بالفلسطينيين خارج منازلهم. نقاط الاستيطان هذه التي تجلب حضوراً مكثّفاً لقوّات الأمن تحوّل حياة السكّان المتبقّين هناك إلى جحيم لا يطاق. إضافة إلى ذلك تتبّع السلطات سياسة الإهمال في كلّ ما يتعلّق بالسكّان الفلسطينيين وتميّز ضدهم في توزيع الميزانيات وفي توفير الخدمات البلدية إذ تتوفّر خدمات محدّدة في الأحياء الفلسطينية وهذه أيضاً تقدّم منقوصة.

في السنوات الأولى التي تلت الضمّ حافظت منطقة القدس الشرقية على وظيفتها كمركز مدينيّ يرتاده كثير من سكّان الضفة الذين واصلوا العمل في المدينة والدراسة فيها وشراء حاجياتهم منها. ولكن منذ بداية التسعينيات قيّدت إسرائيل دخول الفلسطينيين إلى شرقيّ القدس بواسطة الحواجز التي أقامتها بين الأراضي المضمومة وبقية أراضي الضفة الغربية التي مُنح سكّانها من دخول المدينة إلا بتصريح خاصّ. هكذا نزعت إسرائيل عن شرقيّ القدس مكانته كمركز مدينيّ حيويّ لإقليم كامل وفصلته عن الضفة الغربية.

إقامة جدار الفصل في المدينة على شكل جدار شاهق يلامس جزء من مساره منازل السكّان عكست بوضوح تجاهل السلطات الإسرائيلية لاحتياجات سكّان المدينة الفلسطينيين وتعاملها معهم كغرباء. خلاًفاً للحواجز التي نصبها الجيش بعد ذلك بعشر سنوات في الضفة الغربية أنشأ الجدار سدّاً محكماً بين المدينة وبقية أنحاء الضفة وبذلك سارع من عملية فصل شرقيّ القدس عن الضفة.

جرى ترسيم مسار الجدار بحيث يُبقى وراءه منطقتان وهما مخيم شعفاط للاجئين وكفر عقب إذ يقدر عدد سكان هذه المنطقة بنحو 140 ألف شخص. تشكّل هذه الأحياء جزءاً من مسطّح نفوذ بلدية القدس. رغم ذلك تتجاهلهم بلدية القدس ووزارات الحكومة المختلفة إذ تمتنع هذه الجهات عن الدخول إلى تلك الأحياء وترفض توفير الخدمات الأساسية لها. هذه السياسة جعلت تلك المنطقة أشبه بالمناطق السائبة: تمتنع السلطات عن تقديم الخدمات البلدية الأساسية كإخلاء القمامة وشقّ الطرق والتعليم حيث هنالك نقص حادّ في عدد الصفوف الدراسية وفي صفوف الحضانة. مرافق المياه والمجارير في تلك الأحياء تعجز عن

تلبية احتياجات السكان والسلطات لا تفعل شيئاً لترميمها ناهيك عن تطويرها. ان تلك الأحياء من قيود مشددة على حركتهم بسبب الحواجز الثابتة التي تنصبها إسرائيل بينها وبين مدينة القدس.

اتّباع هذه السياسة على امتداد سنين طويلة ضدّ السكّان الفلسطينيين في القدس الشرقية دفعهم قسراً لمغادرة المكان والانتقال إلى أماكن أخرى حيث انتقل كثيرون إلى المناطق في الضفة الغربية التي لم تضمّها إسرائيل. في هذه الحالة يخاطر هؤلاء بسحب مكانة مقيم دائم منهم وبفقدان حقوق الضمان الاجتماعي المرتبطة بها. كذلك يفقدون إلى الأبد إمكانية العودة للسكن في المكان الذي وُلدوا ونشأوا فيه. بهذه الطريقة سحبت إسرائيل منذ 1967 الإقامة الدائمة من نحو 14.500 فلسطيني سكّان شرقيّ القدس.

## والآن وُجهتنا إلى أين؟

قبل خمسين سنة احتلّت إسرائيل قطاع غزة والضفة الغربية التي ضمت جزءاً منها إلى القدس. إلى اليوم تواصل إسرائيل السيطرة على هذه الأراضي وتخضعها وسكّانها منذ نصف قرن لواقع النهب والقمع وما ينطوي عليه ذلك من سحق حقوق الإنسان.

في قطاع غزة عبر السيطرة من الخارج تطبّق إسرائيل سياسة لا تعرف الرحمة وتتصلّ من تبعاتها المتطرّفة على حياة السكّان هناك. تمنع إسرائيل سكّان القطاع من أية إمكانية لوجود مستقلّ غير أنّها في الوقت نفسه تقبل بتوفير الحدّ الأدنى من احتياجاتهم لا أكثر من ذلك. هذه السياسة لا تتيح إعادة إعمار قطاع غزة - لا تأهيل عمرانها ومرافقه ولا إشفاء اقتصاده. رغم الوضع الكارثي هناك والتكهّنات القائلة باستحالة العيش في القطاع بعد سنوات قليلة ترفض إسرائيل تغيير سياستها. ولأنّ "الانفصال" أحادي الجانب الذي أجرته إسرائيل من قطاع غزة أوجد سابقة قضائية من ناحية القانون الدوليّ فليس مفاجئاً الحالة القانونية المبهمة التي تولّدت مباشرة بعد "الانفصال". ولكن خلال السنوات التي مرّت منذئذٍ تبلور فهم لدى صنّاع السياسة والخبراء القانونيون في العالم وفي إسرائيل أنّه حتى وإن كانت أحكام القانون الخاصة بوضع احتلال لا تسري جميعها على معاملة إسرائيل لسكّان غزة يبقى من الواضح أنّ الالتزامات الواقعة على عاتقها أكثر بكثير من التزامات دولة ما تجاه سكّان "دولة معادية". إنّها التزامات مستدعاة بحكم نطاق سيطرة إسرائيل على القطاع - في الماضي كما في الحاضر. التّأويلات الأخرى المستندة إلى حجج قانونية شكلية لا تعكس أحكام القانون الدولي وروحه هي تّأويلات لا يقبلها عقل. أية فذلّة قانونية لا يمكنها تمويه ما يحدث: واقع الحياة في القطاع شبيه بواقع الحياة في دولة عالم ثالث في طور الانهيار وما يحدث في القطاع ليس نتيجة كارثة طبيعية وإنّما هو من صنع يد الإنسان فقط.

في الضفة الغربية تطبّق إسرائيل - عبر السيطرة المباشرة وعبر السلطة الفلسطينية - سياسة تهدف في المدى البعيد إلى تحقيق غايات واضحة. تتصرّف إسرائيل في الضفة الغربية وكأنّها في أراضيها وكانّ هذه الأراضي تحت سيادتها التامة ولكن دون أن تمنح الحقوق السياسية للسكّان الفلسطينيين: إنّها تنهب الأراضي وتستغلّ موارد الطبيعة في المنطقة لاحتياجاتها وتقيم مستوطنات دائمة مخصّصة للإسرائيليين فقط. في الوقت نفسه يعيش سكّان الضفة الفلسطينيون منذ خمسين سنة تحت نظام حكم عسكري صارم يخدم أولاً وقبل كلّ شيء مصالح إسرائيل والمستوطنين.

القدس الشرقية وهي جزء من الأراضي المحتلة ضمّتها إسرائيل إلى حدودها خلافاً للقانون الدولي. رغم ذلك تتعامل إسرائيل مع السكّان الفلسطينيين هناك كمهاجرين غير مرغوب فيهم وتطبّق سياسة منهجية غايتها سلب منازلهم ودفعهم إلى الرّحيل عن مدينتهم. تتنصّل الجهات الرسمية الإسرائيلية من مسؤولية إسرائيل عن الواقع الذي نصفه في هذه الوثيقة وعن انتهاكات حقوق الإنسان التي تطلّ الفلسطينيين. عوضاً عن ذلك يندّرع هؤلاء المسؤولون بالحاجة إلى الدفاع عن المصالح الأمنية لإسرائيل محاولين تقديم الفلسطينيين وكأنّهم المسؤولون الأساسيون عن استمرار السيطرة عليهم - مباشرة كما في الضفة الغربية أو بشكل غير مباشر كما في قطاع غزة. ولكن الصلّة بين اعتبارات الأمن وسياسة إسرائيل واهية ورغم ادّعاءات الحملات الدعائية الحكومية "الهسبراً" تبقى الوقائع واضحة: إسرائيل هي التي تسيطر على ملايين الفلسطينيين وهي التي تملّي كيف تبدو حياتهم وماذا سيكون مصيرهم. فإن رغبت - ينتهي الاحتلال ويزول ويرفع الحصار عن قطاع غزة ويتحرّر ملايين الفلسطينيين من سيطرتها؛ وإن رغبت - تواصل السيطرة لسنوات طويلة قادمة على ملايين الفلسطينيين المحرومين من الحقوق. تنتقي إسرائيل الخيار الثاني.

بعد مضيّ خمسين سنة الحديث عن الاحتلال كأمر مؤقت هو كلام باطل. مرور الوقت وممارسات الدولة والتصريحات الرسمية لمزيد ومزيد من المسؤولين الإسرائيليين تشهد على أنه لا نية لتغيير هذا الواقع. الديناميكية السياسية في إسرائيل في كلّ ما يتعلّق بالواقع في الأراضي المحتلة تتراوح بين التجاهل (خاصةً تجاهل ما يحدث في غزة ومناطق A و-B) وبين السعي إلى سلب المزيد من الفلسطينيين (خاصةً في القدس الشرقية ومناطق C).

كذلك في الساحة القضائية لا يوجد ما يبشّر بحلّ: سلطات إسرائيلية كثيرة ضالعة في تفعيل السيطرة على الفلسطينيين ولكنها ما كانت لتحدث لولا تجنّد الجهاز القضائي لإضفاء طابع الشرعية القانونية على السلب الجارف لحقوق الفلسطينيين. هدم المنازل والاعتقال الإداري وتهجير التجمّعات السكانية - كلّ هذا جرى بختم قضائيّ من المحكمة العليا وبتمثيل قضائيّ دائم للنيابة العامّة. جهاز القضاء الإسرائيليّ فتح أبوابه أمام سكّان الأراضي المحتلة وكان الهدف المعلن هو حماية حقوقهم. لكنّ الكلام الرفيع المنمّق شيء وسفالة الواقع شيء آخر: في الواقع تحوّل جهاز القضاء الإسرائيليّ إلى أداة (حرقياً) مركزية للسيطرة على الفلسطينيين.

في الساحة الدولية خلّافاً لادّعاءات إسرائيل وخلافاً لما يقع على دول العالم من التزامات دولية في مجال حقوق الإنسان يتمّ عمل القليل جداً لأجل تغيير أداء إسرائيل بل هي تحظى بدعم دولي واسع. جولات المحادثات المتتالية لم تقترب من إحفاق حقوق الفلسطينيين - في حالة اتّفاقيات أوسلو تعمّق سلب حقوقهم بل هي منحت إسرائيل سنوات طويلة قادمة لمواصلة تحقيق مصالحها.

ولكن كلّما واصل العالم إتاحة استمرار هذا الواقع تواصل تفأّم الوضع. الوضع الحاليّ شديد الصعوبة لكنّ التقييم الواقعي للوضع ينبغي أن يأخذ في الحسبان الاحتمالات التي ينطوي عليها المستقبل. إلى متى ستبقى هنالك تجمّعات سكنية (مضارب البدو) في مناطق C؟ ما هو مصير الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية على جانبي الجدار؟ وكيف ستبدو حياة أكثر من مليوني فلسطيني في قطاع غزة بعد خمس سنوات من الآن؟

الوقائع التي ورد وصفها في هذا التقرير - ومعانيها - معروفة. في أوساط المشتغلين بحقوق الإنسان كما في الساحة الدولية يسود منذ وقت طويل توافق واسع بخصوص هذه الوقائع وفهم بأنّ سياسة إسرائيل عنيفة مخالفة للقانون ولأخلاقيّة. أهداف إسرائيل واضحة: السعي لتحقيق مصالحها وفرض مزيد من الوقائع على الأرض مع ضمانة حدّ أدنى من التبعات على المستوى الدولي؛ مواصلة السيطرة على ملايين الفلسطينيين المحرومين من الحقوق مع الحفاظ على مظهر ديمقراطي؛ وإضعاف مقاومة الاحتلال في فلسطين وإسرائيل والعالم. إزاء هذا الوضع الوقوف جانباً دون فعل شيء مغزاه أيضاً معروف. المطلوب اليوم ليس مزيداً من الكلام والتحليل والتأويل وإنما عملٌ جادّ وحازم لوقف التعاون مع سياسة إسرائيل - بهدف واحد لا التباس فيه: إنهاء الاحتلال وإزالته.